الفصل الخامس

الغزالى كما فهمته

لقد فهمت الغزالى باحثاً يشرف على الناس من علُ . فيراهم مختلفين فى الاستعداد والمدارك، ويرى أن ما يليق بواحد منهم أو بجماعة قد لا يليق بالآخرين، فيقدم لكل منهم ما يليق به .

لهذا أرى أن الغزالى أتهم وأنجد فى تآليفه : فصعد إلى مستوى الخاصة حيناً، فصور لهم الحقيقة ناصعة جلية ، لا يشوبها لبس ولا يخالطها غموض؛ ونزل إلى مستوى العامة أحياناً . فصور لهم الحقيقة بالقدر الذى يطيقونه . وبالمقدار الذى يرى أن الشرع كلفهم به .

أليس قد فهم من قوله تعالى : [ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن]، أن الله تعالى قد طلب من الدعاة والمصلحين، أن يجعلوا الحقيقة نسبية ، يختلف تصويرها باختلاف حال من تقدم إليهم ؟

أليس قد فهم من قوله صلى الله عليه وسلم: « خاطبوا الناس على قدر عقولهم أتريدون أن يكذب الله ورسوله» . أن من الواجب أن تخفى الحقيقة أو جانب منها عمن لا يطيق إدراكها ؟

أليس يقول فى شرح المذهب بالمعنى الثانى فى نص ميزان العمل السابق: إن المعلم ينبغى أن يتنزل إلى مستوى من يعلم ويرشد . فلو صادفه مسترشد تركى أو هندى أو بليد الطبع ولم يطق فهمه أن يدرك أن الله تعالى ليس فى مكان . وأنه ليس داخل العالم ولا خارجه، ولا متصلا به ولا منفصلا عنه : قيل له إن الله على العرش لئلا يكذب بالحقيقة إن ذكرت له كما هى . وإن صادفه ذكى ذكر له الحقيقة كما هى ؟ ! .

أليس يقول عن العامى[١]:

[يؤمن بجميع ما جاء به الشرع إيماناً مجملا ، من غير بحث عن الحقيقة والكيفية ؛ فإن لم ينفعه ذلك ، وغلب على قلبه الإشكال والشك ، فإن أمكن إزالة شكه وإشكاله بكلام قريب من الأفهام ، وإن لم يكن قوياً عند المتكلمين ولا مرضياً عندهم فذلك كاف] ؟!

أليس يقول فى مشكاة الأنوار[٢]:

[ليس كل سر يكشف ويفشى ولا كل حقيقة تعرض وتجلى؛ بل صدور الأحرار قبور الأسرار ، ولقد قال بعض العارفين إفشاء سر الربوبية كفر] ؟ !

أليس يقول: [إن الحكمة إن غذى بها غير أربابها ، أضرت بهم كما يضر لحم الطير بالطفل الرضيع] ؟ !.

أليس يقول[٣] :

[الوظيفة السادسة[٤] : ينبغى أن يقتصر بالمتعلم على قدر فهمه ، فلا يلقى إليه ما لا يبلغه عقله ؛ فينفره ، أو يخبط عليه عقله ؛ اقتداء فى ذلك بسيد البشر — صلى الله عليه وسلم — حيث قال : «نحن معاشر الأنبياء أمرنا أن ننزل الناس منازلهم ، ونكلمهم على قدر عقولهم » .

وقال صلى الله عليه وسلم : « ما أحد يحدث قوماً بحديث لا تبلغه عقولهم، إلا كان فتنة على بعضهم » .

وقال على رضى الله عنه وأشار إلى صدره: إن ههنا علوماً لو وجدت لها حملة .

وصدق رضى الله عنه ؛ فقلوب الأبرار خزائن الأسرار . فلا ينبغى أن يفشى العالم كل ما يعلم إلى كل أحد .

هذا إذا كان يفهمه المتعلم ، ولم يكن أهلا للانتفاع به . فكيف فيما لا يفهمه ؟

---

(١) ص ١٥٨ « الرسالة الوعظية » له .

(٢) ص ١ .

(٣) ج ١ ص ٩٦ الإحياء .

(٤) يعنى من وظائف المعلم المرشد .

وقال عيسى عليه السلام : «لا تعلقوا الجواهر فى أعناق الخنازير». فإن الحكمة خير من الجوهرة ، ومن كرهها فهو شر من الخنازير .

ولذلك قيل كِلْ لكل عبد بمعيار عقله ، وزنْ له بميزان فهمه . حتى تسلم منه وينتفع بك ؛ وإلا وقع الإنكار ، لتفاوت المعيار .

وسئل بعض العلماء عن شىء فلم يجب ؛ فقال السائل : أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من كتم علماً نافعاً ، جاء يوم القيامة ملجماً بلجام من نار ؟! . فقال : اترك اللجام واذهب ، فإن جاء من يفقه وكتمت فليلجمنى : فقد قال الله تعالى : « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم » تنبيهاً على أن حفظ العلم ممن يفسده أو يضره ، أولى ، وليس الظلم فى إعطاء غير المستحق بأقل من الظلم فى منع المستحق .

أأنشر درًّا بين سارحة النعم . . . . . .
فإن لطف الله اللطيف بلطفه وصادفت أهلا للعلوم وللحكم
نشرت مفيداً واستفدت مودة وإلا فمخزون لدى ومكتتم
فمن منح الجهال علماً أضاعه ومن منع المستوجبين فقد ظلم

الوظيفة السابعة :

أن المتعلم القاصر ينبغى أن يلقى إليه الجلى اللائق به ، ولا يذكر له أن وراء هذا تدقيقاً ، وهو يدخره عنه . فإن ذلك يفتر رغبته فى الجلى ، ويشوش عليه قلبه ، ويوهم إليه البخل عنه ؛ إذ يظن كل أحد : أنه أهل لكل علم دقيق . فما من أحد إلا وهو راض عن الله سبحانه وتعالى فى كمال عقله ، وأشدهم حماقة ، وأضعفهم عقلا ، هو أفرحهم بكمال عقله .

وبهذا يعلم أن من تقيد من العوام بقيد الشرع ، ورسخ فى نفسه العقائد المأثورة عن السلف ، من غير تشبيه ومن غير تأويل ، وحسن مع ذلك سريرته ولم يحتمل عقله أكثر من ذلك ، فلا ينبغى أن يشوش عليه اعتقاده ؛ بل ينبغى أن يخلى وحرفته ؛ فإنه لو ذكرت له تأويلات الظاهر انحل عند قيد العوام . ولم يتيسر قيده بقيد الخواص ؛ فيرتفع عنه السد ، الذى بينه وبين العامى ، وينقلب شيطاناً مريداً ، يهلك نفسه وغيره .

بل لا ينبغى أن يخاض مع العوام فى حقائق العلوم الدينية ، بل يقتصر معهم على تعليم العبادات . وتعليم الأمانة فى الصناعات التى هم بصددها ، وتملأ قلوبهم من الرهبة والرغبة . فى الجنة والنار . كما نطق به القرآن . ولا يحرك عليهم شبهة ؛ فإنه ربما تعلقت شبهة بقلبه . فيعسر عليه حلها ، فيشقى ويهلك »] ؟ .

أليس يقول[١] :

[وإنما حق العوام أن يؤمنوا ويسلموا ، ويشتغلوا بعبادتهم ومعايشهم ، ويتركوا العلم للعلماء . فإن العامى لو يزنى ويسرق كان خيراً له من أن يتكلم فى العلم . فإنه من تكلم فى الله وفى دينه من غير إتقان العلم وقع فى الكفر من حيث لا يدرى . كمن يركب لجة البحر . وهو لا يعرف السباحة »] ؟ .

أليس يقول فى كتابه « الاقتصاد فى الاعتقاد » الذى هو أوسع كتاب له فى علم الكلام[٢] » .

[والنظر الآن فى تحقيق هذا الفصل ، ينجر إلى البحث عن الروح والنفس والحياة وحقائقها . ولا تحتمل المعتقدات التغلغل إلى هذه الغايات فى المعقولات]

أليس يرى[٣] أن هناك أموراً اعتقادية لا خطر على بعض الناس فى الجهل بها .

[أما الأمور التى لا حاجة إلى إخطارها بالبال . وإن خطرت فى البال فلا معصية فى عدم معرفتها . وعدم العلم بأحكامها ؛ فالخوض فيها بحث عن حقائق الأمور وهى غير لائقة بما يراد منه تهذيب الاعتقاد] ؟ .

بل ربما كان الخطر فى التعرض لمعرفتها . كما قال : [والحكمة يستضر بها الضعفاء] .

أليس يقول[٤] :

[وهذه العلوم الأربعة : أعنى علم الذات . والصفات . والأفعال ، وعلم المعاد ؛ أو دعنا من أوائلها ومجامعها . القدر الذى رزقنا منه مع قصر العمر وكثرة

---

(١) الإحياء جـ ٨ ص ٦٣ .

(٢) ص ٩٧ .

(٣) ص ٩٩ من الاقتصاد .

(٤) جواهر القرآن ص ٤٤ .

الشواغل والآفات ، وقلة الأعوان والرفقاء ؛ بعض التصانيف. لكنا لم نظهره فإنه يكل عنه أكثر الأفهام . ويستضر به الضعفاء وهم أكثر المترسمين بالعلم ، بل لا يصلح إظهاره ، إلا على من أتقن علم الظاهر ، وسلك فى قمع الصفات المذمومة من النفس : وطرق المجاهدة ؛ حتى ارتاضت نفسه، واستقامت على سواء السبيل ، فلم يبق له حظ فى الدنيا . ولم يبق له طلب إلا الحق ، ورزق مع ذلك فطنة وقادة، وقريحة منقادة ، وذكاء بليغاً ، وفهماً صافياً .

وحرام على من يقع ذلك الكتاب فى يده أن يظهره إلا على من استجمع تلك الصفات] .

فهذا النص صريح فى أن للغزالى كتاباً ، أودعه حقيقة الأمر ، فى مسائل الذات والصفات، . والأفعال ، والمعاد .

وصريح فى أن الغزالى يرى أن عرض هذه الحقيقة ، على عامة الناس ، بل على أكثر المشتغلين بالعلم ، مهلك لهم وضار بهم ، لهذا فهو يوصى أن يحال بينهم وبينه ؛ ولا يكاشف بأمره ، إلا من تأهل له ؛ واستجمع بضع صفات يندر توافرها لشخص .

وهذا النص يفيد أن ما عدا هذا الكتاب من كتب الغزالى ، ككتاب قواعد العقائد ، وكتاب الرسالة القدسية ، وكتاب الاقتصاد فى الاعتقاد ، وكتاب تهافت الفلاسفة ، وغيرها من الكتب المشهورة المعروفة ، لا يضن الغزالى بها على الجمهور ، ولا يرى بأساً فى أن تقع تحت يده ؛ لأنه ليس فيها من المعارف ما يخافه الغزالى عليه ، بل فيه ما يتناسب ومستواه الفكرى .

وإذن فهى « لا تحوى خالص الحقيقة ولا صريح المعرفة .

وهذا الذى نستنبطه استنباطاً ، يصرح لنا به الغزالى تصريحاً لا يحتمل التأويل حيث يقول[1] :

[ومعرفة أدلة العقيدة ، قد أودعناها الرسالة القدسية ، فى قدر عشرين ورقة ، وهى أحد فصول كتاب قواعد العقائد ، من كتاب الإحياء .

وأما أدلتها ، مع زيادة تحقيق، وزيادة تأنق ، فى إيراد الأسئلة والإشكالات

---

(١) الأربعين فى أصول الدين ص ٢٥ .

فقد أودعناها كتاب «الاقتصاد فى الاعتقاد» ، فى مقدار مائة ورقة ، فهو كتاب مفرد برأسه ، يحوى لباب علم المتكلمين ، ولكنه أبلغ فى التحقيق ، وأقرب إلى قرع أبواب المعرفة ، من الكلام الرسمى ، الذى يصادف فى كتب المتكلمين .

وكل ذلك يرجع إلى الاعتقاد لا إلى المعرفة ؛ فإن المتكلم لا يفارق العامى ، إلا فى كونه عارفاً ، وكون العامى معتقداً[1] ، بل هو أيضاً معتقد ، عرف مع

---

(١) يعنى أن معتقد المتكلم هو معتقد العامى ؛ غاية الأمر أن المتكلم يعرف الأدلة دون العامى ، وهذا يفيد أن القدر الذى حجبه الغزالى عن العامى من الحقيقة ، حجبه أيضاً عن المتكلمين ، لأنه لا يرى بينهما فرقاً من هذه الناحية .

ونزولا على مبدأ اعتبار الناس طبقات نرى الغزالى يروج لكل فريق ، المستوى الذى يراه لائقاً به ، فيثنى عليه معه ، ويقول إنه نهاية الكمال ، التى ليس وراءها نهاية . وحقاً إنه نهاية الكمال له ؛ لأنه لو طلب شيئاً وراءه لتعثر وسقط ، فصح أنه نهاية الكمال له ، وإن لم يكن نهاية الكمال لغيره .

لذلك كان إذا تحدث مع علماء الكلام من أهل السنة قال :

[الحمد لله الذى اجتبى من صفوة عباده ، عصابة الحق وأهل السنة ، وخصهم من بين سائر الفرق بمزايا اللطف والمنة ، وأفاض عليهم من نور هدايته ، ما كشف به عن حقائق الدين ، وأنطق ألسنتهم بحجته التى قمع بها ضلال الملحدين ، وصفى سرائرهم من وساوس الشياطين ، وطهر ضمائرهم عن نزغات الزائغين ، وعمر أفئدتهم بأنوار اليقين ، حتى اهتدوا بها إلى أسرار ما أنزله على لسان نبيه وصفيه محمد صلى الله عليه وسلم سيد المرسلين . . . إلخ] .

وإذا تكلم مع العامة قال :

[وليس الطريق فى تقويته وإثباته — يعنى الإيمان — أن يعلم صنعة الجدل والكلام ، بل يشتغل بتلاوة القرآن وتفسيره ، وقراءة الحديث ومعانيه ، ويشتغل بوظائف العبادات ، فلا يزال اعتقاده يزداد رسوخاً ، بما يقرع سمعه من أدلة القرآن وحججه ، وبما يرد عليه من شواهد الأحاديث وفوائدها ، وبما يسطع عليه من أنوار العبادات ووظائفها ، وبما يسرى إليه من مشاهدة الصالحين ومجالستهم وسيماهم وسماعهم ، فيكون أول التلقين ، كإلقاء بذر فى الصدر ، وتكون هذه الأسباب كالسقى والتربية له ، حتى ينمو ذلك البذر ويقوى ، ويرتفع شجرة طيبة ، أصلها ثابت وفرعها فى السماء .

وينبغى أن يحرس سمعه من الجدل والكلام غاية الحراسة فإن ما يشوشه الجدل ، أكثر مما يمهده ، وما يفسده أكثر مما يصلحه .

فقس عقيدة أهل الصلاح والتقى من عوام الناس ، بعقيدة المتكلمين والمجادلين ، فترى اعتقاد العامى فى الثبات كالطود الشامخ ، لا تحركه الدواهى والصواعق ، وعقيدة المتكلم الحارس اعتقاده بتقسيمات الجدل ، كخيط مرسل فى الهواء ، تفيئه الرياح مرة هكذا ومرة هكذا] .

وإذا تكلم مع الفقهاء والأصوليين قال :

[وأشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع ، واصطحب فيه الرأى والشرع : وعلم الفقه وأصوله من هذا القبيل ؛ فإنه يأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل ، فلا هو تصرف بمحض العقول ، بحيث=

اعتقاده أدلة الاعتقاد ، ليؤكد الاعتقاد ويستمره ، ويحرسه من تشويش المبتدعة . ولا تنحل عقدة الاعتقاد إلى انشراح المعرفة .

فإن أردت أن تستنشق شيئاً من روائح المعرفة ، صادفت فيها مقداراً يسيراً . مبثوثاً فى كتاب الصبر ، والشكر ، وكتاب المحبة ، وباب التوحيد من أول كتاب التوكل ، وجملة ذلك من كتاب الإحياء .

وتصادف منها مقداراً صالحاً ، يعرفك كيفية قرع باب المعرفة ، فى كتاب « المقصد الأسنى فى معانى أسماء الله الحسنى » لا سيما فى الأسماء المشتقة من الأفعال .

وإن أردت صريح المعرفة بحقائق هذه العقيدة ، من غير مجمجة ولا مراقبة ، فلا تصادفه إلا فى بعض كتبنا[1] المضنون بها على غير أهلها وإياك أن تغتر

لا يتلقاه الشرع بالقبول ، ولا هو مبنى على محض التقليد ، الذى لا يشهد له العقل بالتسديد والتأييد ؛ ولأجل شرف علم الفقه وسببه ، وفر الله دواعى الخلق على طلبه ، وكان العلماء به أرفع العلماء مكاناً ، وأجلهم شأناً ، وأكثرهم أتباعاً وأعواناً] .

وإذا تكلم مع الصوفية ، بين أهمية ما يعانونه ، وعرض بالفقهاء فقال :

[وأغمض أنواع علوم المعاملة ، الوقوف على خدع النفس ومكايد الشيطان ، وذلك فرض عين على كل عبد ، وقد أهمله الخلق ، واشتغلوا بأمور تستجر إليهم الوسواس ، وتسلط عليهم الشيطان ، وتنسيهم عداوته ، وطريق الاحتراز منه .

ومن عظيم حيل الشيطان أن يشغل الانسان عن نفسه ، بالإختلافات الواقعة بين الناس ، فى المذاهب والخصومات] .

وإذا تكلم مع المتصوفة مرة أخرى فضلهم على علماء الكلام فقال :

[نعم هذا التجلى وهذا الإيمان له ثلاث مراتب :

المرتبة الأولى : إيمان العوام ، وهو إيمان التقليد المحض .

المرتبة الثانية : إيمان المتكلمين ، وهو ممزوج بنوع استدلال ، ودرجته قريبة من درجة إيمان العوام.

والمرتبة الثالثة : إيمان العارفين ، وهو المشاهد بنور اليقين . . . .]

وأحياناً وهو يفضل المتصوفة على علماء الكلام ، لا يترك كلمة علماء الكلام مطلقة ، بل ينص على أهل السنة فيقول :

[. . . . . والثالث وهم المخلطون ، وهم عامة أهل السنة ، تارة ينتبهون فيذكرون منة الله ، وتارة يغفلون فيعجبون لذلك ، لمكان الغفلة العارضة ، والفترة فى الاجتهاد ، والنقص فى البصيرة] .

ثم إنه أخذ من الفلسفة بحظ كبير أوضحناه فى الباب الثانى ، وقد اختص بهذه الفلسفة أناساً ذوى استعداد خاص ، فإذا تكلم عن الفلسفة مع غير أربابها عابها وشنع عليها .

وهذا يفسر لنا السر فى أن الغزالى عاب على علوم هو مؤلف فيها .

(١) هنا يعبر بالجمع ، وفى النص السابق عبر بالمفرد ، فلعله حينما ألف كتاب الجواهر ، لم يكن =

وتحدث نفسك بأهليته ، فتستهدف[١] للمشافهة بصريح الرد إلا أن تجمع ثلاث خصال :

الأولى : الاستقلال فى العلوم الظاهرة ، ونيل رتبة الإمامة فيها .

والثانية : انقلاع القلب عن الدنيا بالكلية ، بعد محو الأخلاق الذميمة ، حتى لا يبقى فيك تعطش ، إلا إلى الحق ، ولا اهتمام إلا به ، ولا شغل إلا فيه ، ولا تعريج إلا عليه .

والثالثة : أن يكون قد أتيح لك السعادة فى أصل الفطرة ، بقريحة صافية ، وفطنة بليغة ، لا تكل عن درك غوامض العلوم ، ومشكلاتها على سبيل البديهة والمبادرة ، فإن البليد إذا أتعب خاطره وأكدّ نفسه ، ربما أدرك بعض الغوامض أيضاً ، ولكن يدرك منها شيئاً يسيراً ، وفى مدة طويلة . فلن يصلح لاقتباس المعرفة الحقيقية ، إلا قلب صاف ، كأنه مرآة مجلوة . وإنما يصير كذلك بقوة الفطرة ، وصحة القصد ، ثم بإزالة كدورات الدنيا عن وجهه ، فإنه الرين والطبع ، الذى يمنع الله به القلوب عن معرفته ، وإن الله يحول بين المرء وقلبه] .

فهذا النص صريح فى أن الكتب المتداولة ، لا تحوى خالص الحقيقة ولا صريح المعرفة . وإنما وضعها الغزالى كذلك ، لأنه لو قدم إلى العامة خالص الحقيقة وصريح المعرفة ، لقدم إليهم ماتكل أفهامهم عن دركه ، ويستضرون به ، فيشافهون بصريح الرد والإنكار ، فيكون الغزالى هو الذى حملهم على إنكارها وردها ، ومن هنا قال : « إفشاء سر الربوبية كفر » ؛ أى لأن من كفر مسلماً فقد كفر . وقال : إن من البر ما يكون عقوقاً .

وهذه الكتب المتداولة يدرجها الغزالى فى عداد كتب علم الكلام ، ولعلم الكلام فى نظر الغزالى وظيفة خاصة ، لا يستطيع أن يؤدى غيرها . هى حفظ عقيدة العامة عن تشويش المبتدعة[٢] .

= ألف من هذه الكتب الخاصة إلا كتاباً واحداً ، وحينما ألف كتاب الأربعين كان قد ألف معه غيره .

(١) وهذا يفسر لنا السر فى إخفاء الغزالى هذه الكتب عن العامة ، وعن أكثر المشتغلين بالعلم .

(٢) ولقد كان السلف واقفين فى أمر العقائد ، عند حد يتناسب مع مستوى العامة . وكانوا يعلون بالدرة من تحدثه نفسه ، بمجاوزة هذا الحد ، فمن تخطى هذا الحد ، الذى وقف عنده السلف مع العامة ، يعتبر — فى نظر الغزالى — مبتدعاً ، أما من جاوزه مع الخاصة فلا يسمى مبتدعاً .

فالآراء التي تشتمل عليها الكتب الكلامية ، سواء في ذلك تأليف الغزالي أو تأليف غيره ، في نظر الغزالي ، هي الحقيقة كما يفهمها العامة ، لا كما يفهمها

= فالابتداع في نظر الغزالي هو الخروج مع العامة عن القدر الذي وقف عنده السلف « فإن العامي لو اشتغل بالمعاصي البدنية ، ربما كان أسلم له من أن يخوض في البحث عن معرفة الله تعالى ، فإن ذلك غايته الفسق ، وهذا عاقبته الشرك ، و« إن الله لا يغفر أن يشرك به ، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » .

[وفي معنى العوام الأديب والنحوي ، والمحدث والمفسر ، والفقيه والمتكلم ، بل كل عالم سوى المتجردين لعلم السباحة في بحار المعرفة ، المعرضين عن المال والجاه والخلق ، وسائر اللذات ، المخلصين لله في العلوم والأعمال ، العاملين بجميع حدود الشريعة وآدابها ، في القيام بالطاعات وترك المنكرات ، المفرغين قلوبهم جملة من غير الله تعالى ، والمستحقرين للدنيا ، بل الآخرة والفردوس الأعلى ، في جنب محبة الله تعالى ، فهؤلاء هم أهل الخوض في بحر المعرفة ، وهم مع ذلك كله على خطر عظيم ، يهلك من العشرة تسعة ، إلى أن سعد واحد بالدر المكنون والسر المخزون] .

وإذا كان هؤلاء جميعاً عوام في نظر الغزالي ، وإذا كان اشتغال العامي بالمعاصي البدنية ، خيراً له من الاشتغال بمعرفة الله ؛ فإنها منحدر يهوي به إلى الشرك ، وإذا كان علم الكلام يقصد فيه حفظ عقيدة العوام عليهم ؛ فيجوز أن تكون تلك الأحكام الواردة في كتب الغزالي الكلامية ، من أن اعتقاد كذا كفر ، واعتقاد كذا فسوق ، ليس على الإطلاق ، بل بالنسبة لهؤلاء فقط ، لأنها مما يشوش عليهم اعتقادهم .

وإذا كان الغزالي قد حكم بأن من أفشى سر الربوبية فقد كفر ، لأنه قدم هذه الأسرار لمن لا يحسن فهمها ، فليس بعيداً أن يحكم على هذه الأفكار نفسها بأنها كفر ، ليحول بينها وبين من لا يحسن فهمها .

فأحكام الغزالي الواردة في كتبه الكلامية ، ومنها كتاب « التهافت » ، يجب أن يحتاط في تطبيقها وفهمها .

قال : [البدعة عبارة عن إحداث مقالة غير مأثورة عن السلف ، وعند هذا يتضح لك أن هنا مقامين :

ا — أحدهما مقام عوام الخلق ، والحق فيه الاتباع ، والكف عن تغيير الظواهر رأساً ، والحذر عن إبداء التصريح بتأويل لم تصرح به الصحابة ، وحسم باب السؤال رأساً ، والزجر عن الخوض في الكلام والبحث ، واتباع ما تشابه من الكتاب والسنة ، كما روى عن عمر رضي الله عنه ، أنه سأله سائل عن آيتين متعارضتين ، فعلاه بالدرة ، وكما روى عن مالك رحمه الله ، أنه سئل عن الاستواء فقال : الاستواء معلوم والإيمان به واجب ، والكيفية مجهولة ، والسؤال عنه بدعة .

ب — المقام الثاني ، بين النظار الذين اضطربت عقائدهم المأثورة المروية ، فينبغي أن يكون بحثهم بقدر الضرورة ، وتركهم الظاهر بضرورة البرهان القاطع .

ولا ينبغي أن يكفر بعضهم بعضاً ، بأن يراه غالطاً فيما يعتقده برهاناً ، فإن ذلك ليس أمراً هيناً سهل المدرك] .

فالخروج على الظواهر بمقتضى البرهان لا بأس به للخاصة ، ولا يسمى بدعة ، والحكم بالكفر من الخاصة على الخاصة ، لا يجوز ولا ينبغي ؛ لأنهم لا يختلفون إلا في مسائل دقيقة ، ليس إدراك الحق فيها سهلا ولا هيناً .

الخاصة ، مضافاً إليها محاولات فكرية ، للدفاع عن هذه العقيدة ، خشية أن يشوشها على أصحابها مشوش .

والغزالى يرى أن كتابه « تهافت الفلاسفة » من جنس كتب علم الكلام فيقول[١] :

[ومن محاجة الكفار ومجادلتهم ، ينشعب علم الكلام ، المقصود لرد الضلالات والبدع وإزالة الشبهات ، ويتكفل به المتكلمون .

وهذا العلم قد شرحناه على طبقتين ، سمينا الطبقة القريبة منها ، الرسالة القدسية ، والطبقة التى فوقها « الاقتصاد فى الاعتقاد » .

وغرض هذا العلم حراسة عقيدة العوام من تشويش المبتدعة ، ولا يكون هذا العلم مليًّا[٢] بكشف الحقائق ، وبجنسه[٣] يتعلق كتابنا الذى وضعناه فى تهافت الفلاسفة] .

فهذا النص يفيد أن كتاب تهافت الفلاسفة ، حاول به الغزالى أن يحفظ عقيدة العامة عن التشويش بأفكار أخرى تخالفها لا أكثر ؛ ضرورة أنه من جنس علم الكلام .

أما أن تكون تلك الأفكار باطلة فى ذاتها ، فهذا ما لا يفيده النص ، بل النص يفيد عكس ذلك ، إذ يصرح فيه : أن علم الكلام الذى من جنسه كتاب التهافت ، ليس مليًّا بكشف الحقائق ، وليس يلزم أن يكون ما يشوش على العامة باطلا فى ذاته ؛ بل لقد مر له فى نص الجواهر أن الحقيقة يكل عنها أكثر الأفهام ، ويستضر بها الضعفاء ، ومنهم أكثر المتسمين بالعلم .

نعم إنه كفر الفلاسفة ببعض ما جاءفية ، ولكن لم لا يكون تكفيره إياهم من قبيل قوله . إن إفشاء سر الربوبية كفر ؟ !

وإذا صح أن هذا حال كتب الغزالى الكلامية بعامة ، وحال كتاب التهافت

---

(١) ص ٢١ من جواهر القرآن .

(٢) سياق الكلام يدل على أنها « معنيا » أو « مليئاً » .

(٣) وإنما قال بجنسه ، لأن الشأن فى كتب الكلام أن تقوم بعملين : عمل إيجابى ، هو إثبات العقيدة الحقة فى نظر أصحابها . وعمل سلبى هو هدم عقيدة المخالف .

والتهافت لم يقم إلا بالعمل السلبى فقط .

بخاصة ، فليس من المنطق فى شىء ، أن يجعل نقطة ارتكاز تدور حوله الأبحاث المتعلقة بالغزالى ، فيقبل من الكتب والأفكار مايقبل ؛ لأنه يوافق ماجاء فى كتاب التهافت ، ويرفض من الكتب والأفكار مايرفض ؛ لأنه يخالف ماجاء فى التهافت[١].

فنحسب من المغالاة ، أن يعمد الباحث إلى هذا الكتاب ، ويجعله قطب الرحى فى البحث ، ويروح يرفض كل كتاب يحمل أفكاراً تخالف ما جاء فيه ، كما فعل ابن الصلاح ، بإزاء كتاب المضنون به [لأنه اشتمل على القول بقدم العالم ، وعدم علم الله بالجزئيات ، وعدم زيادة الصفات ، ولأن هذه المسائل الثلاث يكفر الغزالى قائلها — أى فى كتابه التهافت — هو وأهل السنة أجمعون] .

على أنى رجعت إلى الكتاب ، فلم أجد فيه شيئاً من ذلك . اللهم إلا بعض عبارات ربما تشعر بقدم العالم ، حيث جعل الله تعالى فاعلاً بالإيجاب ، وذلك حيث يقول[٢]:

---

(١) وقد اجتمع على كتاب التهافت أمور :

ا — أن الغزالى ألفه حين كان يطلب الجاه والشهرة وبعد الصيت ، فكان يناصر المذهب الذى يجلب عليه كل ذلك ، لا المذهب الذى يراه حقاً فى ذاته .

ب — أن الغزالى ألفه أيام كان شاكا فى الحقيقة ، فلم تكن تآليفه — فى تلك الفترة — تصور مذهبه الخاص ، الصحيح فى نظره ، وإنما كانت تصور مذهبه الرسمى الذى يتعصب له .

جـ — أن الغزالى أدرجه فى عداد كتب علم الكلام ، ثم حكم على هذا العلم ، بأنه ليس معنياً بالكشف عن الحقيقة ، وإنما ذلك مهمة الكتب المضنون بها .

فهل بعد هذا يحق لابن الصلاح أو لغيره أن يتخذ كتاب التهافت محوراً تدور حوله الأبحاث المتعلقة بالغزالى ، فيرفضون الكتب ويطعنون فى نسبتها إلى الغزالى ؛ لأنها لا تلتئم مع كتاب التهافت .

وأيضاً يستنبطون منه عقيدة الغزالى .

لا شك أن هذه الخطة مجافية للصواب ، فيما أعتقد .

غير أنه ينبغى أن يلاحظ أن للغزالى بالنسبة لكتاب التهافت نظرتين :

إحداهما ، نظرة إلى المنهج ، الذى عول عليه الفلاسفة فى مسائل ما وراء الطبيعة ، وهو التعويل على العقل المحض .

والثانية ، نظرته إلى نفس المسائل التى وردت فى الكتاب .

أما النظرة الأولى ، فيقف الغزالى منها موقفاً صريحاً ثابتاً ؛ لأنه لا يرى هذا المنهج صواباً ، لذلك لم يأخذ به ، وإنما أخذ بنظرية الكشف الصوفية .

وأما النظرة الثانية ، فهى نظرة غير صريحة ولا ثابتة ، لأنه أخذ ببعض هذه المسائل ، كما يتضح فى الفصل الخاص بفلسفته .

(٢) ص ٤ .

[فصل :

الرزق مضمون ، وهو من المعقولات ، لا من المنقولات ؛ لأن الحق تعالى عقل ذاته ، وما توجبه ذاته ، فهو قد عقل جميع الموجودات ، وإن كان بالقصد الثانى . وإنما يجب وجود كل واحد منها : أعنى من الموجودات المبدعات ، على ما وجد ؛ لأنه سبحانه وتعالى يعقل وجود الكل من ذاته ، فكما أن تعقله ذاته لا يجوز أن يتغير ، كذلك تعقله لكل ما توجبه ذاته ، ولكل ما يعقل وجوده من ذاته ، لا يتغير بل يجب وجود كل ذلك ... إلخ] .

أما المسألتان الأخريان ، فليس عنهما فى الكتاب حديث أصلاً . وليس يبعد ان يكون ابن الصلاح لم يطلع على الكتاب بنفسه ، بل عول على ما أحيط به الكتاب من إشاعات ؛ ونحن نعلم مدى ما فى الإشاعات من مفتريات .

وإذا كان ابن الصلاح قد حدثنا عن كتاب التهافت ، وهو لم يقرأه ، فليس بعيداً أن يحدثنا عن كتاب المضنون به أيضاً دون أن يقرأه .

ولقد استغل الدكتور زكى مبارك ، موقف ابن الصلاح من كتاب المضنون وأبدى احتمالا قائلاً [١] : إن كتاب المضنون الذى بأيدينا اليوم ، ليس هو كتاب المضنون الذى كان بيد ابن الصلاح ؛ لأن الكتاب الذى بأيدينا ، غير مشتمل على شىء من المسائل التى ذكر ابن الصلاح أن كتاب المضنون مشتمل عليها] .

ولكن هذا الاحتمال يكون مقبولاً ، لو لم نقف من ابن الصلاح موقف الاتهام ؛ وإذ قد ثبت لدينا أنه غير ثقة فى معرفة كتب الغزالى ؛ لأنه حدث عن كتاب التهافت ، فبرهن لنا أن حديثه عنه حديث من سمع لا من قرأ ، فلنا إذن أن نشك فى حديثه عن كتاب المضنون ؛ لاحتمال أن يكون حديثه عنه أيضاً ، حديث من سمع لا من قرأ . وإذن فلا يكون لدينا وسيلة الجزم ، بأن الكتاب الذى بأيدينا غير الكتاب الذى كان فى زمن ابن الصلاح .

وليس تعويل ابن الصلاح فى الحكم على كتب الغزالى على السماع ، بدعاً فى بابه . فلقد حدثنا المارزى عن الغزالى حديثاً ، أوجعه فيه نقداً وتقريعاً [٢] فى وثوق

(١) كتاب الأخلاق عند الغزالى له ص ١٢٠ .

(٢) الطبقات الكبرى للشافعية ج ٤ ص ١٣٢ .

ويقين ، لا يشك معهما القارئ أن المارزى بحث ومحص ، وفتش فى الكتب ، وقابل بين المسائل . لولا أن المارزى نفسه يصارحنا بأنه لم يرجع فيما حكى ونقد إلى شيء من كتب الغزالى وإنما عول على ما بلغه من الأخبار .

والغزالى من الأشخاص الذين حار فيهم أهل زمنهم ، فبين معجب يرفعه إلى درجة أنبياء بنى إسرائيل ، وبين قادح يرميه بالمروق والإلحاد[١] .

فشخص يتردد أمره بين هذه المتناقضات ، ويقوم حوله النزاع واللجاج ؛ يكون من الخطأ التعويل فى دراسته على السماع ؛ لأنه لا يخلو من تفريط أو إفراط . والدكتور زكى يعنى أن الكتاب الذى بأيدينا ليس للغزالى ، والكتاب الذى كان فى زمن ابن الصلاح هو للغزالى .

وما دام افتراض أن هناك كتابين لم يسلم ولم يصح ، وما دام الدكتور يرى أن الكتاب الذى كان فى زمن ابن الصلاح هو للغزالى ، فيرجح أن يكون الكتاب الذى بأيدينا هو للغزالى .

أما الدكتور العنانى ، فهو أيضاً يرى أن الكتاب الذى بأيدينا ليس للغزالى ؛ بحجة أنه غير مشتمل على كثير من الآراء الفلسفية ، التى تتناسب مع اسم « المضنون به على غير أهله » .

والدكتور لم يبين لنا رأيه ، فى أن الكتاب الذى بأيدينا ، هو الذى كان فى زمن ابن الصلاح ، فيكون موافقاً لابن الصلاح فى رد الكتاب ، وإن تعارضت وجهات النظر : فذلك يرده لأن فيه آراء فلسفية ، وهذا يرده لأنه غير متخم بالآراء الفلسفية .

أم أنه غيره ، وأن الذى كان فى زمن ابن الصلاح هو للغزالى ، والذى بأيدينا ليس له كما فعل الدكتور زكى .

وهذا نص عبارته[٢] :

[إنه يبعد أن يكون كتاب المضنون به على غير أهله ، هو ما بأيدى الناس ،

---

(١) كالمارزى وأبى الوليد الطرشوشى وغيرهم ، انظر الطبقات الكبرى جـ ٤ ص ١٣٢ ، وقال مكدونالد : « وقد صادف فى حياته — يعنى الغزالى — مرارة الاضطهاد كملحد هرطوق » كتاب زويمر ص ٩

(٢) نقلا عن كتاب الدكتور زكى مبارك « الأخلاق عند الغزالى » ص ١٢٠ .

لأن هذا الكتيب الضعيف ، لايدل على المعنى الذى قصده الغزالى من المضنون به على غير أهله .

والراجح أن يكون المضنون به ، كتاباً ضخماً ، يشمل آراء الغزالى الفلسفية التى يضن بنشرها على الجمهور] .

والدكتور مصيب جداً ، فى انتظاره من الغزالى أفكاراً فلسفية هامة ، بالرغم من تأليف الغزالى فى علم الكلام ، وبالرغم من تأليفه ضد الفلسفة .

على العكس من ابن الصلاح الذى تصور الغزالى أشعرياً متعصباً ، عدواً لدوداً للفلسفة والآراء الفلسفية .

وغير مصيب فى انتظاره من الغزالى أن يضع كل أفكاره الفلسفية المضنون بها على غير أهلها ، فى كتاب واحد .

إن الغزالى وعد بكتب كثيرة — لا بكتاب واحد — تكون مشتملة على أفكاره الفلسفية ، ووصف جميع تلك الكتب بأنها « مضنون بها على غير هلها » فهو أقرب إلى أن يكون وصفاً عاماً ، من أن يكون اسماً لكتاب واحد .

ولربما كان للغزالى فى توزيعه آراءه الفلسفية على جملة كتب ، وجهة نظر موفقة . فما دام يريد إخفاء هذه الآراء ، وعدم ذيوعها ، ففى توزيعها على عدة كتب عون له على هذا الإخفاء ، حتى إذا ظفر ظافر بكتاب لم يجد فيه إلا بعض ما أخفاه الغزالى ، لا كل ما أخفاه وهذا تصرف حسن من غير شك .

فإذا جاء الغزالى ، وسمى الحلقة الأولى لهذه السلسلة بالوصف الشامل لجميعها ، لم يلزم من ذلك وجوب اشتمالها على كل الآراء المعدة لجمعيها . ويكفى أن يكون فيها بعض تلك الآراء ، وقد سبق أن ذكرنا ما فيه من الإشارة إلى قدم العالم ، وسيأتى نذكر ما فيه من الإشارة إلى عدم البعث الجسمانى ، وفيه أيضاً وراء ذلك أفكار لها خطرها .

ويكفى أن يكون الغزالى وعد فى آخره بمتابعة التأليف ، وصرح بأن الكتاب لم يحو كل ما لديه من أفكار فلسفية .

فلم يصبح إذن وجه لطعن الدكتور العنانى فى الكتاب .

* * *

الآن وقد ناقشنا كل الآراء التى طعنت فى الكتاب ، وفندناها بما يردها على أصحابها ، يبقى الكتاب على أصله من نسبته إلى الغزالى .

والذى يقرأ هذا الكتاب ، بعد أن يكون قد أكثر من القراءة فى كتب الغزالى ، حتى عرف روح المؤلف وأسلوبه ، والأمثلة والشواهد التى يكثر دورانها على لسانه ؛ يخالطة شعور قوى بأن الكتاب للغزالى .

تقرأ هذا الكتاب ، فتجد الشواهد من الآيات والأحاديث التى رددها الغزالى فى كتبه ، مرددة فيه ؛ وتجد العبارات التى يكثر الغزالى من استعمالها ، كقوله : هذه المسألة مما يساعد فيها الوهم العقل . مستعملة فيه .

وتجد الأمثال التى يذكرها الغزالى فى كتبه الأخرى مذكورة فيه .

فمثال الأعمى ، الذى أخذ ينتقد نظام وضع الأثاث ، فى بيت جماعة أضافوه مذكور فيه[١] ، وهو مذكور فى الأحياء فى مواضع عديدة .

وكذلك إنكاره قول المتكلمين ، إن الله لايحب ولا يحب مذكور فيه[٢] ، ومذكور فى الأربعين فى أصول الدين[٣].

وفيه أيضاً يردد المعنى الذى ذكره فى كل كتبه وهو من عرف نفسه ، عرف ربه ؛ ودعوى أنها فى شريعتنا حديث ، وفى شريعة الأمم السابقة وحى منزل[٤] .

وفيه يتردد فى أمر الجزء الذى لا يتجزأ ، ويقول إن الأدلة فيه متعادلة[٥]. وهذا بالضبط حصل منه فى التهافت[٦].

والمعنى الذى ذكره فى كتابه « المنقذ من الضلال » من أن الأنبياء أطباء القلوب ، وأن المعاصى سموم مهلكة ، وأن الطاعات أدوية المعاصى موجود فيه[٧].

والمعنى الذى فى كتابه المقصد الأسنى ، وأشرنا إليه فيما سبق : من أن العقل قد يعجز عن إدراك بعض مسائل مما وراء الطبيعة ولكنه لا يحيلها ، مذكور فيه[٨].

---

(١) ص ١٧ .
(٢) ص ٩ .
(٣) ص ٢٥٠ .
(٤) ص ١٢ .
(٥) ص ٢٣ .
(٦) ص ٢٤٩ ، ٢٥٤ .
(٧) ص ١٤ و ١٥ .
(٨) ص ١٨ .

والمثال الذى ردده كثيراً فى كتبه من أن الإنسان يستغرب ما لم يعهده ، حتى لو حدثه أحد ، أنه لو حك خشبة بخشبة ، لخرج منها شيء أحمر ، بمقدار عدسة ، يأكل هذه البلدة وأهلها ، ولم يكن رأى النار قط ، لاستغرب ذلك وأنكره ، موجود [١] فيه.

والمعنى الذى ذكره فى المنقذ ، من أن الطب والنجوم والصناعات فى أصلها إلهام من الله ، موجود فيه [٢].

والمثال المردد كثيراً فى كتب الغزالى : من أنه لو أخبر إنسان بأن ماء يوضع فى الرحم فيتطور إلى علقة فمضغة ، ثم يصير عظاماً ، ثم يكتسى لحماً ، ثم يصبح كائناً حياً مستقلا له فكر وإرادة ، ولم يكن رأى خلقة الحيوان قط ، لاستغرب ذلك وأنكره ، موجود فيه [٣].

هذا وما قصدت الاستقصاء ، بل هنالك أشياء أخرى كثيرة تربطه بكتب الغزالى ، وتوجد بينه وبينها شبهاً قوياً .

وليس المهم هو اشتراك كتاب المضنون به ، مع كتب الغزالى الأخرى فى هذه الأفكار ، فقط ، فأحياناً يشترك كتابان لمؤلفين مختلفين فى عدد هذه المسائل ، وفى أكثر منها ، ولكن المهم ، فى أن الروح العامة المسيطرة على الأفكار ، وطريقة العرض والمناسبة التى يساق من أجلها الشاهد أو المثال .

كل هذه هى التى تخلق فى نفس القارئ شعوراً قوياً ، بأن هذا الكتاب للغزالى ، وما راء كمن سمع .

ومن غريب أمر ابن الصلاح . أنه وضع نصب عينيه كتاب التهافت ، واتخذه الأساس لفهم الغزالى ، وغض النظر — ولعله لم يطلع — عن التصريحات التى اقتبسناها من كتاب جواهر القرآن ، وكتاب الأربعين ، التى تفيد أن للغزالى كتباً أخرى تحوى خالص الحقيقة ولباب المعرفة ، وأنها تخالف ما فى كتبه الدارجة المشهورة .

أعتقد أن هذه التصريحات تعد ذهن القارئ المطلع عليها ، لتلقى غرائب

---

(١) ص ١٩ .
(٢) ص ٢١ .
(٣) ص ٣٥ .

الكتب ، وقبول نسبتها إلى الغزالى ، وتكون هذا الغرابة هى بعض الدليل على صحة نسبتها إلى الغزالى ، لا نفس الدليل على ردها والطعن فيها .

لكن الواقع أن كتاب التهافت وشهرة الغزالى بأنه أشعرى سنى هما اللذان حتّما على ابن الصلاح هذا الموقف .

ولو أن ابن الصلاح درس وفتش ، لعرف من الغزالى نفسه قيمة كتاب التهافت ، ولعرف بعد ذلك أن التهافت لا يقف حجر عثرة . يمنع من قبول هذه الكتب .

وشبيه كل الشبه بموقف ابن الصلاح من كتاب المضنون به ، موقف فضيلة الأستاذ الدكتور محمد يوسف موسى : من كتاب « معارج القدس » ، فقد رد أيضاً هذا الكتاب لاعتبار الغزالى سنيًّا مؤلفاً ضد الفلسفة ، أو على الأصح شك فيه قال[1] :

[إننا كثيراً ما أعربنا عن شكنا فى نسبة كتاب « معارج القدس » للغزالى ، وإن كنا نجده مذكوراً فى ثبت الكتب صحيحة النسبة إليه ، وليس شكنا لما فيه من النقل الحرفى عن ابن سينا ، بل لاشتماله على غير قليل من الآراء التى نقمها على الفلاسفة ، ورماهم من أجلها بالابتداع ، إن لم يكن بأكثر من الابتداع] .

ولقد مرّ بنا فى فصل الملاحظات على كتب الغزالى ، ما بين هذا الكتاب وبين كتب الغزالى الأخرى كالإحياء ، وميزان العمل ، والاقتصاد فى الاعتقاد ، من شبه قوى ، حتى إن الفصل بتمامه وعنوانه مذكور هنا وهناك .

وحظ كتاب المعارج من هذا أعظم بكثير جداً ، من حظ كتاب المضنون به ؛ ومع ذلك فإننا نستطيع أن نزيد :

أولا — أن الغزالى أكثر فى كتبه من قول : « من عرف نفسه ، فقد عرف ربه » وبالغ فى قيمة هذه العبارة ، حتى جعلها مرة حديثاً ، ومرة آية من الكتب السابقة ، ولقد حاولت أن أحصى مرات ترددها فى كتبه فلم أستطع .

وراح الغزالى يبالغ فى أمر معرفة النفس حتى قال : « من جهل نفسه جهل ربه » . والجهل بالرب — فى نظر الغزالى — عظيم الخطر ، كبير الأثر .

---

(١) كتابه الأخلاق الإسلامية وصلتها بالفلسفة الإغريقية ص ١٥٦ .

وفى هذا يقول الغزالى[١] : [قيل : كان فى كتب الله المنزلة ، اعرف نفسك يا إنسان ، تعرف ربك . وقال عليه السلام : « أعرفكم بنفسه ، أعرفكم بربه » ، وقال تعالى : « ولا تكونوا كالذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم » تنبيهاً على تلازم الأمرين ، وأن نسيان أحدهما نسيان للآخر ، ولذلك قال الله تعالى : « سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم ، حتى يتبين لهم أنه الحق » . وقال تعالى : « وفى أنفسكم أفلا تبصرون » . وما أراد ظاهر الجسد ، فإن ذلك تبصره البهائم ، فضلاً عن الناس ، وبالتالى من جهل نفسه فهو بغيره أجهل] .

ويقول[٢] : [المعراج الثانى :

وهو لتقرير النفس وهل هى باقية أم لا ؟ ! وهذا المعراج كالقطب لسائر العلوم ، وله يجتهد المجتهدون ، ويعمل العاملون ، ولا فائدة أعظم منه ، فإن نبوة الأنبياء ، والثواب والعقاب ، والجنة والنار ، وأنباء الدنيا والآخرة المأخوذة عن الرسل ، لا تثبت متى بطلت هذه المسألة ، فإن النفس إذا لم يكن لها بقاء ، فجميع ما أخبرنا به وأطمعنا فيه باطل ، وبحسب ما نثق من هذه المسألة نجتهد ، وبحسب ما يغيب عنا ننظر .

وعلى هذا المعراج يدور الناس ، فهو أس العلوم ، وإذا اضمحل فلا ثابت ولذلك لم تبينه الرسل ، لأن كلام غيرهم بين أن يقبل أو يرد ، أو يصدق أو يكذب .

وكلام الرسل عليهم السلام ، ليس كذلك ، فإن المسألة فى نهاية الغموض والأذهان أكثرها ضعيفة ، فربما لم تفهم مقاصدهم ، فيعترض من قولهم على قولهم . فلم يوردوا فيها إلا إشارات ورموزاً ، وفى القرآن الكريم « ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربى » . . .]

فهذه المسألة التى يراها « الغزالى » مفتاح العلوم ، وأس المعرفة ، وطريق معرفة الله تعالى ، التى لها يعمل ولها يدعو ، ويجعلها السعادة الحقة ، التى كل سعادة بالقياس إليها عدم ، ألا تستحق من الغزالى ، وهو الرجل المكثر ، طويل

---

(١) ميزان العمل ص ٢٣ .

(٢) ص ٢٣ من معراج السالكين .

النفس فى التأليف ، الذى يُسأل السؤال ، فيفيض فى الجواب ، حتى يكون كتاباً ؛ أن يؤلف فيها كتاباً ، يكون للخاصة ، لا للعامة الذين امتنع الشرع عن أن يخوض معهم فيها ، يبين فيه حقيقة النفس ، وبدايتها ، ونهايتها ، ويتدرج منه إلى معرفة العالم ، ومعرفة الله ، كما ادعى أن معرفتها أساس العلوم ، ومفتاح معرفة الله ؟ !

فإذا رأى الإنسان بعد هذه التصريحات كتاباً عليه اسم الغزالى ، يعالج بحث النفس على هذا النحو ، ويقول صاحبه فى مقدمته :

[وينبغى لكل عاقل : أن يكون الله سبحانه وتعالى ، أول كل فكر له وآخره ، وباطن كل اعتبار وظاهره ، فتكون عين نفسه مكحولة بالنظر إليه ، وقدمه موقوفة على المثول بين يديه ، مسافراً بعقله فى الملكوت الأعلى ، وما فيه من آيات ربه الكبرى . فإذا انحط إلى قراره ، فليره ، فى آثاره ، فإنه باطن ظاهر ، تجلى لكل شىء بكل شىء .

وأظهر الآثار التى يرى فيها جلال ذات الحق ، وكمال صفاته ، إنما هو معرفة النفس ، كما قال تعالى : « سنريهم آياتنا فى الآفاق ، وفى أنفسهم ، حتى يتبين لهم أنه الحق» ، « وفى الأرض آيات للموقنين ، وفى أنفسكم أفلا تبصرون » وقال عليه الصلاة والسلام : « أعرفكم بنفسه أعرفكم بربه » .

ونحن نعرج فى هذا الكتاب ، من مدارج معرفة النفس ، إلى معرفة الحق جل جلاله ، ونذكر ما تؤدى إليه البراهين ، من حال النفس الإنسانية ، ولباب ما وقف عليه البحث الشاق من أمرها ، وكونها منزهة عن صفات الأجسام ، ومعرفة قواها وجنودها ، ومعرفة حدوثها وبقائها ، وسعادتها وشقاوتها بعد المفارقة ، على وجه يكشف الغطاء ، ويرفع الحجاب ، ويدل على الأسرار المخزونة ، والعلوم المكنونة ، المضنون بها على غير أهلها .

ثم إذا ختمنا فصول معرفة النفس ، فحينئذ نتعطف على معرفة الحق ، جل جلاله ، إذ جميع العلوم مقدمات ووسائل ، لمعرفة الأول الحق جل جلاله ، وكل ما يراد لشىء ، فدون حصول مقصوده يكون ضائعاً .

فمن عرف نفسه فقد عرف ربه ، وعرف صفاته وأفعاله ، وعرف مراتب

العالم ، مبدعاته ومكنوناته ، وعرف الملائكة ومراتبهم ، وعرف لمة الملك ، ولمة الشيطان ، والتوفيق والخذلان ، وعرف الرسالة والنبوة ، وكيفية الوحى ، وكيفية المعجزات ، والإخبار عن المغيبات ، وعرف الدار الآخرة ، وسعادتها وشقاوتها وأقسامها ، ولذة البهجة فيها ، وعرف غاية السعادة التى هى لقاء الله تعالى] .

ثم وجده قد وفى بما وعد ، فى تلك المقدمة ، فاتخذ من شرحه للنفس ، نموذجاً لشرحه للذات الأقدس . فقال فيما قال[١]:

« وكما أن النفس واحدة ولها قوى ، وإشرافها على البدن والروح الحيوانى يفعل فى كل موضع فعلا آخر ، لاختلاف القوى : ففى موضع الإبصار ، وفى موضع السمع ، وفى موضع الحس المشترك . وفى موضع التخيل والتوهم ، وغير ذلك .

فكذلك أمر الأول الحق جل جلاله . بالنسبة إلى وجود العقل إبداع ، وبالنسبة إلى وجوده فى دوامه تكميل بالفعل . وبالنسبة إلى النفس تتميم وتوجيه من القوة إلى الفعل ، وبالنسبة إلى الطبيعة تحريك ، وبالنسبة إلى الأجسام تعريف ، وبالنسبة إلى الطبائع والعناصر تعديل . وبالنسبة إلى المركبات تصوير ، وبالنسبة إلى المصورات إحياء ، وبالنسبة إلى الحيوان إحساس وهداية ، وبالنسبة إلى العقل الإنسانى تكليف وتعريف ، وبالنسبة إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام . أمر وكلام وكلمات وقول وكتاب ورسالات] .

واتخذ من شرحه للجسم ونظامه نموذجاً لشرحه للعالم ، فقال بين ما قال[٢]:

[ومن استقرأ أفعال الله تعالى ، وكيفية إحداثه النبات والحيوان على الأرض ، بواسطة تحريك السموات والكواكب ، وذلك بطاعة الملائكة له بتحريك السموات ؛ علم أن تصرف الآدمى فى عالمه : أعنى بدنه ، يشبه تصرف الخالق فى العالم الأكبر ، وهو مثله . وانكشف له أن نسبة شكل القلب إلى تصرفه ، نسبة العرش ؛ ونسبة القلب إلى الدماغ نسبة العرش إلى الكرسى ؛ وأن الحواس كالملائكة الذين يطيعون طبعاً ، ولا يستطيعون لأمره خلافاً ؛ والأعصاب كالسماوات ؛ والقدرة

---

(١) ص ٢٠٤ .

(٢) ص ١٩٨ .

فى الإصبع كالطبيعة المسخرة المركوزة فى الأجسام ؛ والمواد كالعناصر التى هى أمهات المركبات فى قبول الجمع والتفريق والتركيب والتمزيج ؛ وخزانة التخيل كاللوح المحفوظ .

فمهما اطلع بالحقيقة على هذه المرازنة ، عرف كيفية ترتيب أفعال الله تعالى فى الملك والملكوت] .

أقول : إذ رأى الإنسان — بعد هذه التصريحات التى ذكرها الغزالى ، حول النفس فى كتابيه ميزان العمل ، ومعراج السالكين — كتاباً عليه اسم الغزالى ؛ يعالج بحث النفس على هذا النحو ، فهو أقرب إلى أن يقبله منسوباً إليه ، من أن يرده ويطعن فى نسبته ، فإن بيان أهمية المسألة على هذا النحو الذى شرحه فى كتابيه « ميزان العمل » و « معراج السالكين » ، شبه وعد من الغزالى ، بأنه سوف يقدم لقرائه الخصوصيين ، صريح القول فيها .

أما اشتمال الكتاب على أمور تتنافى مع ما فى الكتب الأخرى ، فهو أيضاً مدعاة لقبوله لا لرده : كما فعل فضيلة الأستاذ الدكتور محمد يوسف ؛ لأن الغزالى ، صرح لنا فى كتابيه جواهر القرآن ، والأربعين فى أصول الدين : أن له كتباً يخالف ما جاء فيها ، ما فى الكتب الأخرى ، فماذا تنتظر بعد هذا ؟ وماذا كان يمكن أن يعمله الغزالى أكثر من ذلك لتقبل كتابيه « معارج القدس » و « المضنون به » ولا نشك فيهما ؟ ! .

ثانياً : أن « الغزالى » وعد وعداً صريحاً ، بدراسة النفس دراسة مؤيدة بالمنطق والبرهان ، وكتاب « معارج القدس » يدرس النفس بهذه الطريقة ، فلم لا يكون هو الكتاب الموعود به .

وهذا هو الوعد ، قال[1] فى معرض الكلام على النفس ، وأنها لا جوهر ، ولا عرض :

[فإن قيل لا يعقل فى العقل ، إلا جوهر أو عرض ، وأما جوهر ثالث فلا يدرى :

قلنا هذا الآن سخف ، بل ليس فى العقل حصر يدل على ذلك ، وإنما

---

(١) ص ٣٤ من معراج السالكين .

أوجب تلك القسمة المشاهدة ،من حيث لم نشاهد إلا جوهراً أو عرضاً ، وهذا قياس التمثيل ، وسنعد كتاباً لتقرير البراهين ، إن ساعدت الأقدار بحول الله] .

ثالثاً : أن الغزالى يذكر فى كتابه « جواهر القرآن » شروطاً دقيقة يتحتم توافرها فى من يقدم على قراءة كتبه الخاصة ، التى يضن بنشرها على الجمهور .

وصاحب كتاب معارج القدس ، يشترط فى قارئ كتابه نفس الشروط بنفس العبارات فى الغالب ، فيقول فى المقدمة :

[ومن لم يؤهل للجولان فى هذا الميدان — يشير إلى معرفة الإله والعالم عن طريق معرفة النفس — والتطواف فى متنزهات هذا البستان ، فليس بيده إلا القشر ، يأكل كما تأكل الأنعام .

وشرح هذا السفر ، وبيان هذا العلم العظيم القدر ، لا يمكن فى أوراق ، وأطباق ، ويقصر عن شرح عجائبه العبارات والأقلام .

ونحن بعون الله تعالى وتوفيقه ، نشير إلى كل واحدة من هذه الجمل ، على وجه يستقل به المتفطن ، وأما الجامد البليد ، الذى يأخذ العلم بالتقليد ، فهو عن معرفة مثل هذه العلوم بعيد ، إذ كل ميسر لما خلق له .

فمن رشح للسعادة ، وشارف نيل الإرادة ، وأعطى أولا كمال الدرك ، من وفور العقل ، وصفاء الذهن ، وصحة الغريزة ، واتقاد القريحة ، وحدة الخاطر ، وجودة الذكاء والفطنة ، وجزالة الردى ، وحسن الفهم .

وهذه تحفة من الله ، وهدية لا تنال بيد الاكتساب ، وتنبتر دونها وسائل الأسباب .

ومن وهبت له هذه الفطنة ، فحينئذ عليه استكداد الفهم ، والاقتراح على القريحة ، واستعمال الفكر . واستثمار العقل ، بتحديق بصيرته ، إلى صوب الغوامض ، وحل المشكلات بطول التأمل ، وإمعان النظر ، والاستعانة بالخلوة وفراغ البال ، والاعتزال عن مزدحم الأشغال ، والقيام بوظائف العبادات ، حتى يصل إلى كمال العلوم] .

وهذا وجه شبه كبير وصـــلة عظيمة ، تربط « الغزالى » بالكتاب .

رابعاً : أن كتاب « معارج القدس » مذكور فى خطاب تقدم به أحد تلامذة الإمام الغزالى إليه . يطلب منه فيه أن ينصحه بما يراه نافعاً فى الآخرة .

ويقول التلميذ لشيخه فى هذا الخطاب : إن كتبك كذا وكذا — ويذكر له طائفة منها — يمكن أن تؤخذ منها النصيحة المطلوبة . ولكن ربما شق علىّ استخراجها من بين هذه الكتب فأرجو أن توجه إلىّ نصحاً خاصاً .

والمهم أن التلميذ ذكر كتاب « معارج القدس » بين كتب الإمام التى ذكر أن النصيحة يمكن أن تؤخذ منها .

وهذا فى نظرى دليل قوى . على صحة نسبة الكتاب إلى « الغزالى » .

وهذا هو نص الخطاب . وهو مذكور فى مقدمة كتاب « خلاصة التصانيف » للغزالى ، الذى هو الإجابة عن سؤال التلميذ .

[مولاى .

إن كان الطريق إلى جوابى مدوناً فى كتبك العديدة . كإحياء العلوم ، وكيمياء السعادة ، وجواهر القرن ، وميزان العمل ، والقسطاس المستقيم ، ومعراج القدس[1] ، ومناهج العابدين ، وأمثالها ؛ فإن خادمك ضعيف كليل الطرف ، عن المطالعة فيها ؛ فأطلب من سيدى وأستاذى ، مختصراً أقرؤه كل يوم وأعمل بما فيه إلخ . . .]

وقد أجابه « الغزالى » بجواب هو خلاصة التصانيف المذكور .

— فبعد هذا لا يمكننى أن أساير المؤرخين الذين يروحون يضربون رؤوس هذه الكتب بعضها ببعض ، فإذا رأوا « الغزالى » يقرر فى كتابه « الاقتصاد فى الاعتقاد » أن الميزان الذى تزن به أعمال الناس يوم القيامة ، جسم .

لأن « الغزالى » ساق القول فى كتاب « الاقتصاد » على مذهب المتكلمين الأشاعرة ، وهم يرون القول بجسمية الميزان وذلك حيث يقول[2] :

[فإن قيل : كيف توزن الأعمال ، وهى أعراض وقد انعدمت ، والمعدوم لا يوزن ، وإن قدرت إعادتها وخلقها فى جسم الميزان كان محالا ، لاستحالة

(١) ليس للغزالى كتاب بهذا الاسم وإنما له «معراج السالكين» وبعيد أن يكون ما فى الخطاب تحريفاً عنه ، فالظن القوى أنه تحريف عن معارج القدس .

(٢) ص ٩٨ .

إعادة الأعراض ! ! !

ثم كيف تخلق حركة يد الإنسان وهى طاعته ، فى جسم الميزان ؟ أيتحرك بها الميزان ؟ ! فيكون ذلك حركة الميزان ، لا حركة يد الإنسان ، أم لا يتحرك ؟ ! فتكون الحركة قد قامت بجسم ، ليس هو متحركاً بها ، وهو محال .

ثم إن تحرك ، فيتفاوت ميل الميزان ، بقدر طول الحركات وكثرتها ، لا بقدر مرات الأجور ، فرب حركة بجزء من البدن ، يزيد أثمها على حركة جميع البدن فواسخ ، فهذا محال .

فنقول : قد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال : توزن صحائف الأعمال ، فإن الكرام الكاتبين يكتبون الأعمال فى صحائف ، فإذا وضعت فى الميزان ، خلق الله تعالى فى كفتها ميلا ، بقدر رتبة الطاعة وهو على ما يشاء قدير] .

راحوا يضربون به رأس القسطاس المستقيم « الذى يقرر أن ميزان الأعمال يوم القيامة روحى صرف ؛ لأن « الغزالى » ساق فيه القول على لسان أهل البرهان . وذلك حيث يقول[1] :

« وأشد الموازين روحانية ، ميزان يوم القيامة ؛ إذ به توزن أعمال العباد ومعارفهم ، والمعرفة والإيمان لا تعلق لهما بالأجسام ، ولذلك كان ميزانهما روحياً صرفاً] .

فما دام « الغزالى » يكتب لطوائف مختلفة ، يناسب كل واحدة منها لون خاص من ألوان الحقيقة ؛ تكون محاولة إثبات التناقض ، بين كتابين ، كل واحد منهما قدم لطبقة خاصة ، عملا ليس له ما يبرره .

ولقد كان بن طفيل دقيقاً جداً ، حينما حاول إلزام الغزالى بأنه متناقض ، يربط فى موضع ، ما يحل فى آخر .

إذ أنه — أى ابن طفيل — عمد إلى كتب طائفة واحدة ، هى الجمهور — كما صرح بذلك فى النص الذى اقتبسناه سابقاً[2] — وحاول إيجاد طرفين متناقضين منها .

---

(١) ص ٢٨ .

(٢) ص ٧٧ .

الطرف الأول هو كتاب « التهافت » ، حيث صرح فيه بإنكار القول بعدم حشر الأجساد .

وأما الطرف الآخر ، فهو كتاب « المنقذ من الضلال » و « ميزان العمل » ، إذ صاغ من نصين فيهما قياساً ، أنتج — فيما يعتقد ابن طفيل — قول الغزالى : بعدم حشر الأجساد .

نعم إنه يعجبنى من الفيلسوف الأندلسى ، منهجه فى النقد ، وإثبات التناقض . فلم يحاوله بين كتب قدمت لطوائف مختلفة — كما صنع ابن الصلاح والأستاذ الدكتور محمد يوسف موسى — وإن كانت دعوى التناقض لم تسلم لابن طفيل ، كما سبق التحقيق ، ولكن هذا لا يمنع من الإعجاب بالمنهج .

ويعجبنى أيضاً من الفيلسوف الأندلسى ، تنبهه إلى أن كتاب « التهافت » قدمه « الغزالى » إلى الجمهور لا إلى الخاصة ، حيث جعله طرفاً فى التعارض الموجود فى كتب العامة .

فلا يمكن أن نحاسب « الغزالى » على ما جاء فيه ، على أساس أنه يدين به ويراه خالص الحقيقة وصريح المعرفة .

ولا أن أساير المؤرخين الذين يتحدثون عن الحقيقة فى نظر « الغزالى » فيستنبطونها من أى كتاب يقع فى يدهم ؛ لأننا فهمنا أن للغزالى كتباً خاصة ، تصور الحقيقة كما هى ، وكما يدين الله عليها ، فهى وحدها التى تصور الحقيقة عند الغزالى . أما ما عداها من الكتب ، فإنما تصور الحقيقة عند الطائفة التى قدمت لها .

وما مثل من يستنبط آراء « الغزالى » من الكتب التى قدمها إلى الجمهور ، إلا كمثل من أراد أن يعرف الطعام الذى يتناوله أحد الأطباء ، فعمد إلى كشف أعده الطبيب لأحد مرضاه ، وقرأ ما فيه من أنواع الطعام الخاصة بذلك المريض ، وأعتقد أنها هى الأنواع التى يتناولها الطبيب نفسه ، المعافى مما يشكوه ذلك المريض .

فمن أراد أن يدرس « الغزالى » من حيث هو مصلح دينى ، عنى بإرشاد الناس وتعليمهم ، فليدرسه فى كتبه التى قدمها إلى الجمهور ، وسيجد الباحث

أن الغزالى تنزل إلى مستوى الناس ، وخاطب كلا بما يليق به ؛ حتى قال :

[يجب على كل من يتصدى لهداية الناس وإرشادهم ، أن يراعى حال المخاطب ، فيناظر كل أحد بما يحتمله فهمه ؛ فإن وقع له مسترشد تركى أو هندى أو بليد الطبع ، وعلم أنه لو ذكر له أن الله تعالى ليس ذاته فى مكان ، وأنه ليس داخل العالم ولا خارجه ، ولا متصلا بالعالم ولا منفصلا عنه ، لم يلبث أن ينكر وجود الله تعالى ، ويكذب به ؛ فينبغى أن يقرر عنده : أن الله تعالى على العرش ، وأنه يرضيه عبادة خلقه ، فيفرح بهم ويثيبهم ، ويدخلهم الجنة عوضاً وجزاء ، وإن احتمل أن يذكر له ما هو الحق المبين ، يكشف له . فالمذهب بهذا الاعتبار ، يتغير ويختلف ، ويكون مع كل أحد بحسب ما يحتمله فهمه] .

فمثلا لما أراد الغزالى أن يؤلف فى علم الكلام ، تنزل إلى مستوى علماء الكلام وقراء علم الكلام فأغفل الحديث عن المجردات ؛ لأنهم ينكرونها .

فى كتابه « الاقتصاد فى الاعتقاد » ، الذى هو أرقى كتبه الكلامية[١] يناقش المعتزلة الذين لا يرون أن فى فترة البرزخ ، عذاباً ولا نعيما ؛ محتجين بأنهم يرون شخص الميت . ولا يلاحظون عليه أثر عذاب ولانعيم ، فيقول لهم[٢] :

[هذا هوس . أما مشاهدة الشخص ، فهى مشاهدة الظاهر الجسم ، والمدرك للعقاب جزء من القلب ، أو من الباطن كيف كان] .

ويأبى أن يصرح حول الروح ، بأكثر من هذا ، فلا يقول لهم : إنها كائن مجرد . لا يدرك بالحواس . ولا ينال هو ولا عوارضه . بالمشاعر . ولم يشأ أن يرد عليهم بما قرره فى كتابه « الأربعين فى أصول الدين » من مثل قوله[٣] :

[أما قولك إن المشهور من عذاب القبر ، التألم بالنيران والعقارب والحيات فهذا صحيح ، وهو كذلك ، ولكنى أراك عاجزاً عن فهمه . ودرك سره وحقيقته ، إلا أنى أنبهك على أنموذج منه ، تشويقاً لك إلى معرفة الحقائق ، والتشمر للاستعداد لأمر الآخرة ، فإنه نبأ عظيم أنتم عنه معرضون .

---

(١) بل أرقى كتب الكلام لعصره على الإطلاق كما صرح هو فى النص السابق ص ١٢٨ .

(٢) ص ٩٧ .

(٣) ص ٢٨٥ .

فقد قال عليه السلام : « المؤمن فى قبره ، فى روضة خضراء ، قد فرّج له قبره ، سبعين ذراعاً ، ويضىء وجهه حتى يكون ، كالقمر ليلة البدر ، هل تدرون فيم أنزلت « فإن له معيشة ضنكا » ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : عذاب الكافر فى قبره ، يسلط عليه تسعة وتسعون تنيناً ، هل تدرون ما التنين ؟ ! تسع وتسعون حية ، لكل حية تسعة رؤوس ، ينهشونه ويلحسونه ، وينفخون فى جسمه إلى يوم يبعثون .

فانظر إلى هذا الحديث ، واعلم أن هذا حق ، على الوجه الذى شاهده أرباب البصائر ، ببصيرة أوضح من البصر الظاهر ، والجاهل ينكره ، إذ يقول : إنى أنظر قبره ، فلا أرى ذلك أصلا . فليعلم الجاهل : أن هذا التنين ليس خارجاً عن ذات الميت ، أعنى ذات روحه ، لا ذات جسده ، فإن الروح هى التى تتألم وتتنعم[١] ، بل كان معه قبل موته ، متمكناً من باطنه ، لكنه لم يكن يحس بلدغه ، لحدر كان فيه ، لغلبة الشهوات ؛ فأحس بلدغه بعد الموت .

وليتحقق أن هذا التنين مركب من صفاته[٢] ، وعددُ رؤوسه بقدر عدد أخلاقه الذميمة ، وشهواته لمتاع الدنيا ، وتتشعب عنه رؤوس بعدد ما يتشعب عن حب الدنيا ، من الحسد والحقد ، والكبر والرياء ، والثروة والمكر ، والخداع ، وحب الجاه والمال ، والعداوة والبغضاء .

وأصل ذلك معلوم بالبصيرة ، وكذلك كثرة رءوسه اللداغة .

أما انحصار عددها فى تسعة وتسعين ، إنما يوقف عليه بنور النبوة فقط .

فهذا التنين متمكن فى صميم فؤاد الكافر ، لا بمجرد جهله بالكفر[٣] ، بل لما يدعو إليه الكفر ، كما قال الله تعالى ، «ذلك بأنهم استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة » . وقال تعالى : « أذهبتم طيباتكم فى حياتكم الدنيا ، واستمتعتم بها

---

(١) ألا يشير هذا إلى البعث الروحانى ؟ ! وسيأتى مزيد بحث فيه .

(٢) انظر إلى لجوء الغزالى إلى التأويل المفرط ، مع أنه ذهب فى التهافت ، إلى أن الفلاسفة لما أولوا فى آيات البعث الجسمانى ، وحملوها على التمثيل والتشبيه ، ظنا منهم عدم طاقة أكثر الناس لفهم الحقيقة الغيبية على صورتها الحقة ، كانوا مكذبين للرسل ، لأن أمر هذه الظواهر بلغ من الكثرة حدا لا يسوغ معه التأويل ، وهذا على خلاف الآيات المتشابهات فى حق الله ، فإن الدليل العقلى دعا إلى صرفها عن ظواهرها ، ولم يدع إلى التأويل فى آيات البعث الجسمانى مثل هذه الداعية ، فاللجوء إلى صرفها عن ظواهرها تكذيب للأنبياء .

(٣) الباء للتصوير .

فاليوم تجزون عذاب الهوان » الآية .

وهذا التنين لو كان كما تظنه ، خارجاً من ذات الميت لكان أهون ، إذ ربما يتصور أن ينحرف عن التنين ، أو ينحرف هو عنه ، لا ، بل هو متمكن من صميم فؤاده ، يلدغه التنين لدغاً أعظم ، مما تفهمه من لفظة التنين ، وهو بعينه صفاته ، التي كانت معه فى حياته ، كما أن التنين الذى يلدغ قلب العاشق ، إذا باع جاريته ، هو عينه العشق الذى كان مستكنًّا فى قلبه ، استكنان النار فى الحجر ، وهو غافل عنه ، فقد انقلب ما كان سبب لذته ، سبب ألمه ، وهذا سر قوله عليه السلام : « إنما هى أعمالكم ترد عليكم » . وقوله تعالى : « يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً ، وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً ، ويحذركم الله نفسه ، والله رءوف بالعباد » بل سر قوله تعالى : « كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم » .

أى أن الجحيم فى باطنكم ، فاطلبوها بعلم اليقين ، لترونها ، قبل أن تدركوها بعين اليقين .

بل هو سر قوله تعالى : « ويستعجلونك بالعذاب ، وإن جهنم لمحيطة بالكافرين » ، ولم يقل : إنها ستحيط ، بل قال « إنها محيطة » وقوله تعالى : « إن اعتدنا للظالمين ناراً أحاط بهم سرادقها » ، ولم يقل « يحيط بهم » وهو معنى قول من قال[١] « إن الجنة والنار مخلوقتان »[٢] وقد أنطق الله لسانه بالحق ولعله لا يطلع على سره[٣] .

فإن لم تفهم بعض معانى القرآن[٤] كذلك ، فليس لك نصيب من القرآن إلا قشوره ، كما ليس للبهيمة نصيب من البر إلا قشوره ، الذى هو التبن ، والقرآن غذاء الخلق كلهم ، على اختلاف أصنافهم ، ولكن اغتذاؤهم به على قدر درجاتهم ، وفى كل[٥] غذاء مخ ، ونخالة وتبن ، وحرصُ الحمار على التبن ،

---

(١) هم الأشاعرة .

(٢) وهذا يشير مرة ثانية إلى رأى الغزالى فى البعث .

(٣) انظر كيف ينتقد الأشاعرة هنا ثم انظر إلى قيمتهم عنده فى كتاب التهافت وغيره من الكتب الكلامية .

(٤) انظر كيف يريد إخضاع القرآن لمثل هذا التأويل المفرط الذى أخضع له هذا الحديث .

(٥) لعله يريد أن يقول : إن فى القرآن صوراً مختلفة وألواناً متعددة للحقيقة فهى بالنسبة لكل على قدر ما يحتمله فهمه .

أشد منه على الخبز ، المتخذ من اللب ، وأنت شديد الحرص على أن لا تفارق درجة البهيمة ، ولا تترقى إلى رتبة الإنسانية بل إلى الملكية : فدونك والانسراح فى رياض القرآن ففيه متاع لكم ولأنعامكم] .

فلم يشأ الغزالى أن يجيب المعتزلة فى كتابه الكلامى « الاقتصاد فى الاعتقاد » بمثل ما حادث به المتصوفة فى كتابه « الأربعين فى أصول الدين » من أن الروح كائن مجرد وعذاب الميت فى القبر ونعيمه ، روحى صرف لا يخضع لإدراك الحواس .

وهو لا يقتصر فى كتابه هذا — أعنى الاقتصاد — على عدم تصوير الروح بأنها كائن مجرد ، بل هو يهمل المجردات جملة . إذ يقرر الدليل على وجود الإله فيقول[١] :

[إن العالم حادث ، وأعنى بالعالم كل موجود سوى الله تعالى ، وأعنى بكل موجود سوى الله تعالى الأجسام كلها وأعراضها] .

ثم يقيم الدليل على حدوث الأجسام والأعراض . فيتم له أن العالم الذى هو كل ما سوى الله تعالى حادث ، وكل حادث يحتاج إلى محدث ، هو ليس من العالم ، وذلك الخارج عن العالم هو الله .

فلو كان يريد أن يتعرض للخوض فى المجردات ، لما كفاه هذا البيان ، لأن الذى يخلص له حينئذ من حدوث الأجسام والأعراض : أن بعض العالم حادث ، والدليل على وجود الله[٢] لا يتم إلا إذا أثبت أن كل العالم حادث ؛ لأنه حينئذ تظهر الحاجة إلى المحدث الخارج عن العالم .

أما إذا كان بعض العالم فقط ، هو الحادث ، فيجوز أن يرجع البعض المحدث فى حدوثه ، وفى كل ما يحتاج إليه ، إلى البعض الذى لم يثبت حدوثه ، فيظل العالم فى غنى عن شىء خارج عنه ، فلا يتم إثبات وجود الله .

فكان لابد للغزالى من إثبات حدوث المجردات أيضاً . ولكنه هنا يسدل على هذا الموضوع ستار الصمت ، بينما هو فى كتبه التى قدمها للمتصوفة ، يفيض فى أمر المجردات إفاضة عظيمة . ويرفع من شأنها حتى يفضلها على الأنبياء ، لأنها

---

(١) ص ١٣ .

(٢) أى عن هذا الطريق .

خالية عن شوائب المادة أصل الشرور ، ومنبع الفساد[١] .

ومثلاً لما انتهى من أبحاثه الكلامية ، فى كتاب الاقتصاد ، عقد فصلاً للبحث فى الإمامة مع أنه يراها بحثاً فقهياً صرفاً وقال[٢] :

[النظر فى الإمامة ، ليس من المهمات ، وليس أيضاً من فن المعقولات . . ولكن إذا جرى الرسم باختتام المعتقدات به ، أردنا أن نسلك المنهج المعتاد ، فإن القلوب عن المنهج المخالف شديدة النفار] .

فالغزالى يراعى لكل طائفة مألوفهم ، ويحافظ معهم على تقاليدهم ومراسيمهم.

أما من أراد أن يدرس الغزالى ليعرف الحقيقة فى نظره كما يعتقدها — وهذا ما سنعالجه فى الباب التالى — فليدرسه فى كتبه التى ضن بها على الجمهور ، واحتفظ بها لنفسه ، ولطائفة اطمأن إلى أن مستواهم الفكرى يقوى على تصورها ، بعد ما نضى عنها القشور والأغشية التى تغلف بها ، حينما تقدم إلى الجمهور[٣] .

---

(١) ص ٦٥ المقصد الأسنى .

(٢) ص ١٠٥ .

(٣) وقد كان الغزالى لا ينوى أن يؤلف حول هذه الأفكار ، التى يسميها مضنوناً بها على غير أهلها وأن يبقيها ، فى صدره ، لا يبوح بها إلا شفاهاً لمن يجده أهلا لها ، وكان إذا حوم به الفكر حول هذه المعارف ، وسبقه القلم إلى تسطير شىء منها ، أسرع فكفف جماحه وأسف على ما فرط منه .

يقول فى كتابه « المقصد الأسنى » وكان قد سبقه القلم إلى شىء من هذه المعارف :

[ولنقبض ههنا عنان البيان ، فقد خضنا لجة بحر لا ساحل له ، وأمثال هذه الأسرار لا ينبغى أن تبتذل بإيداعها الكتب ، وإذ جاء ههنا عرضاً غير مقصود فلنكف عنه] .

وقد أكثر الغزالى من ترداد هذا المعنى فى كثير من كتبه ، ولكنه لما لم يجد لعلمه هذا أهلا يشافههم به ، ويوصيهم بدورهم ألا يبوحوا به إلا لأمثالهم ، عملا بهذه الحكمة التى رددها كثيراً .

ومن منح الجهال علماً أضاعه ومن منع المستوجبين فقد ظلم

خشى على هذا العلم الضياع ، فاضطر إلى تسطيره فى الكتب التى سماها مضنوناً بها على غير أهلها ، وقد قص علينا ذلك فى ختام « معارج القدس » .

ويظهر أن هذه كانت عادة العصر كله ، قال « صاحب المعتبر » المتوفى سنة ٥٤٧ هـ : [إن عادة القدماء من العلماء الحكماء ، كانت جارية فى تعليم العلوم لمن يتعلمها منهم ، وينقلها عنهم ، بالمشافهة والرواية ، دون الكتابة والقراءة فكانوا يقولون ويذكرون من العلم ، مايقولونه ويذكرونه ، لمن يصلح من المتعلمين والسائلين ، فى وقت صلوحه ، كما يصلح ، وبالعبارة اللائقة بفهمه ، وعلى قدر ما عندهم من العلم والمعرفة المتقدمين ، فلا يصل علمهم إلى غير أهله ، ولا إلى أهله فى غير وقته ، ولا على غير الوجه الذى يليق بعلمهم ومعرفتهم وذكائهم وفطنتهم .

وكان العلماء والمتعلمون فى ذلك الوقت كثيرى العدد ، طويل الأعمار ، ينقلون العلوم من جيل إلى =

ولدينا الآن من هذه الكتب كتابان :

الأول « المضنون به على غير أهله » .

الثانى « معارج القدس » .

فيسوغ لنا الآن — بعد ما ناقشنا الطعون فيهما وأبطلناها — أن نعول عليهما فى شرح الحقيقة عند الغزالى .

لكنا سنعول على كتاب معارج القدس لأنه لا يخالجنا فى صحة نسبته إلى الغزالى ريبة بعد ما قام لدينا من الأدلة على ذلك من ناحية ، ولأنه من ناحية أخرى واف ، قد تناول كل ما فى الكتاب الآخر ، من أبحاث وزاد عليها .

ولن نرجع إلى كتاب المضنون به على غير أهله ، إلا فى مسألة واحدة ، هى مسألة البعث . وسيكون بحثنا عنها تكميلياً لا أساسياً . وسننبه عليها فى موضعها .

= جيل ، بأسرها وعلى أتم تمامها ، فلا يضيع منها شىء ولا ينسى ، ولا يقع إلى غير أهله .

فلما قل عدد العلماء والمتعلمين ، وقصرت الأعمار ، وقصرت الهمم ، وانقرض كثير من العلوم ، لقلة المتعلمين والناقلين ؛ أخذ العلماء فى تدوين الكتب وتصنيفها ، لتحفظ فيها العلوم ، وتنقل من أهلها إلى أهلها ، فى الأزمان المتباينة ، والأماكن المتباعدة ، واستعملوا فى كثير منها الغامض من العبارات والخفى من الإشارات ، التى يفهمها أرباب الفطنة ، ويعرفهما الأكياس من أهل العلم ، صيانة منهم للعلوم عن غير أهلها .

فلما استمر الأمر فى تناقص العلماء ، وقلتهم فى جيل بعد جيل ، أخذ المتأخرون فى شرح ذلك العويص ، وإيضاح ذلك الخفى ، ببسط وتفصيل ، وتكرار وتطويل ، حتى كثرت الكتب والتصانيف ، وخالط أهلها فيها كثير من غير أهلها ، واختلط فيها كلام الفضلاء المجودين ، بكلام الجهال المقصرين .

فلما قدر لى الاشتغال بالعلوم الحكمية ، بقراءة الكتب التى نقلت عن المتقدمين ، والتفاسير والشروح والتصانيف ، التى شرحها وصنفها المتأخرون ، كنت أقرأ كثيراً ، وأكب عليه إكباباً طويلا ، حتى أحصل منه علماً قليلا ، لأن كلام القدماء كان يصعب فهم كثير منه ؛ لاختصاره وقلة تحصيله ومحصوله واختلال عباراته فى نقله ، من لغة إلى لغة ؛ وكلام المتأخرين لأجل طوله وبعد دليله عما يدل عليه ، وحجته عن محجته ، وإعواز الشرح والبيان المحققين فى كثير من المواضع ؛ إما للغموض ، وإما للإعراض ، فيتعذر الفهم لأجل العبارة والشرح ، والعلم لأجل الدليل والبينة .

فكنت أجتهد بالفكر والنظر ، فى تحصيل المعانى وفهمها ، والعلوم وتحقيقها ، فيوافق فى شىء لبعض ويخالف فى شىء آخر لبعض من القدماء فى أقاويلهم . وتحصل بإشباع النظر فى صحيفة الوجود من ذلك ، ما لم يقل أو ينقل ، وكان ذلك جميعه لا ينضبط بالحفظ ، بل يتعلق فى أوراق استبقيتها للمراجعة والتحصيل ، فاطلع على تلك الأوراق من رغب فى تبييض مصنف منها ، فامتنعت عن ذلك ، لما يقدر من وقوعه إلى غير أهله ، ممن يقبل أو يرد ما فيه ، أو شيئاً منه بجهل وقلة تأمل .

فلما كثرت تلك الأوراق وتحصل فيها من العلوم ما لا يسهل تضييعه ، مع تكرار الالتماس ممن تتعين إجابتهم ، أجبتهم إلى تصنيف هذا الكتاب فى العلوم الحكمية الوجودية ، الطبيعية والإلهية] .